

الدكتور انطوان عبود حرب

نداء مغترب

يؤلمني التهمج الجائر على الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم ونكران الجميل لكل انجازاتها واعمالها وتضحياتها، ثم وصفها بالفشل والعجز والانقسامات... كلام مر في حق قيادات الجامعة وتاريخها ينطوي على كثير من الظلم، بدل الشكر لشخصيات اغترابية مميزة ووطنية ترأست الجامعة وحافظت عليها في موقعها الطبيعي، وعلى رسالتها وأهدافها بدون ملة او شكر.

كيف نجهل انها المؤسسة الاقوى والأهم والأكثر امتداداً وتواصلاً في دنيا الاغتراب الوطني وبفضل رئيسها الحالي الشيخ عبد الشدراوي ومجلسها العالمي، ما زالت تقوم بأفضل ما يمكن لنشر رسالتها وإرساء اهدافها، بدءاً من الامم المتحدة التي تعترف بها كمؤسسة ثقافية واجتماعية وصولاً الى كل بقعة فيها ابناء الوطن. وصارت الجامعة السلاح الفكري للبنان وتلأله الحضاري، واثبته وجوده في كل ندوة عالمية او مشروع تجدد واصلاح وحداثة. جسدت تعزيز عالمية لبنان وحضوره الفعال في المحافل الدولية وفي مراكز صنع القرار، وساهمت في إصدار القرار 1559. وقد جمعت شمل اللبنانيين في العالم وحملتهم على التعاون المثمر والبناء والحنين الى بلاد الارز.

زرعت في نفوس المُتحدرِّين الاعتزاز بأصالةِ وتمسكِ بجذورِهم وتراثِهم. شعارها الایمان بـلبنان وسرديته، رائدتها خدمة هذا الوطن وكل ابنائه، ولم تتأخر يوماً عن هذا الواجب المنشود علماً ان سياسة الدولة نحوها لم تكن سياسة سليمة او حكيمة.

الجامعة مؤسسة عالمية غير حكومية مستقلة، لا سلطة للدولة عليها. وسيق معايير الوزير فيليب تقلاً وحدد هذه العلاقة قائلاً: "إن الحكومة اللبنانية لا سلطة لها على الجامعة، ولا تشرف عليها، ولا تقيدها بشيء. هي علاقة المحبة والمساعدة والتшибع". تجاهرت وزارة المغتربين المنحلة هذه المبادىء واصدرت يومها قرار رقم واحد واثنين بدون جدوى، وبقيت مديرية المغتربين تسعى بكل الوسائل من خلال المادة الثانية عشرة (12) في قانونها، وهي مادة جائزة تحالف الاتفاقيات الدولية، وخاصة مؤتمر فيينا (Vienna) سنة 1972، لكي تهيمن على الجامعة جاً بتجنيد الانتسار في خدمتها، وخدمة ضيق افقها الطائفي والحزبي، وعيّنَت لتعطيل حركته وتشل فعاليته، وضرر جامعته، عسى هذه التدخلات تمزق نسيج اللبنانيين في مغترباتهم الثانية. وقد غاب عن ذهن قوى الأمر الواقع ان القوى الاغترابية وعلى رأسها الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم هي قوى توحيدية صلبة، وليس قوى ضجيج شعارات او نزاعات طائفية وسياسية. فالحالة المرضية التي تعيشها هذه القوى السياسية لا تولد إلا العقم والتعقيد لحل مشاكل الاغتراب. وكم من لجان المساعي الحميدة اعترفت بهذا التعقيد السياسي المدروس. الجامعة لا يمكن ان يكون دورها موظفاً في خدمة زعامة او فئة او طائفة او موقع سياسي. لذلك، فالمجلس الذي يبشرُون به، وكأنه وجهة لوجهاء، قد يجعل الانتسار امام خطوط تماس بينه وبين الدولة والخارجية. فالجامعة والانتشار ليسا على حافة خطر، لكي يتذرعوا بوضع اليد عليهم، سواء لاغتيال الجامعة وهي اقوى من الموت، او لاغتصاب حرية الانتشار وديموغرطيته او التوهم بالوصاية عليهم.

فالجامعة التي عززت او اصرت التفاعل الحضاري والاجتماعي والوطني، وأصبحت جسر التواصل التاريخي بين لبنان المقيم والمغترب لا تلغى بقرار سياسي او بتصرف فكري حالم بمقداره دورها ورسالتها او حصارها او اقامة المحاور في ملاعبها. وهل يجوز اقامة جامعة رابعة، او فرض سلطة الدولة على مواطنين مغتربين لا يحق لهم ادارة شؤونهم او شجونهم، وهؤلاء مواطنون خاضعون لقوانين وأنظمة دول اخرى؟ على إذا شاؤوا، فلنكن!